الفصل الأول

ما نريده من الديمقراطية
وما نطلبه من الأحزاب

نتطلع من الآن إلى معركة الانتخابات العامة القادمة كحجر زاوية فى طريقنا إلى تحقيق الصيغة المثلى للممارسة الديمقراطية فى بلادنا..

نتطلع إليها وكلنا آمال فى أن تكون خطوة على الطريق الصحيح إلى تحقيق الديمقراطية الكاملة..

ونتطلع إليها كاختبار عملى لصدق النوايا تجاه تحقيق المصالح العليا للشعب المصرى.. وتجاه التزامنا بحل المشاكل والسعى لتذليل الصعاب.. وتوفير الحياة الكريمة للمواطنين فى بلادنا.

نتطلع إليها بكل هذه الآمال.. ونتطلع إليها أيضا بكثير من المخاوف! وذلك من طبيعة الأشياء!

نتطلع إليها بكل الرغبة فى أن تكون «مثالا» و «نموذجا» للممارسة

الديمقراطية السليمة التى تزيل من الأذهان ما ترسب فيها من ذكريات حزينة عن بعض صور الممارسة غير السليمة لوسيلة الانتخابات فى التوصل إلى نتائج معينة وفى التمسك بها رغم كل الدلائل !!

وهذا أمر مفروغ منه ليس فقط لأن الارادة الشعبية ليس من الصالح العام تجاهل التعبير الحقيقى عنها.. وإنما أيضا لأن العهد غير العهد.. ولأن النظام غير النظام.. ولأن الأشخاص غير الأشخاص.. ولأن الأهداف غير الأهداف.. ولأن الواقع السياسى غير الواقع السياسى..

إننا لا نريد «حقائق» نصدقها نحن فقط.. ويكذبها الواقع.. ولا نريد مجالس نيابية لا تعبر عن حقيقة الخريطة السياسية للمجتمع المصرى..

ولا نريد مجالس «اجماعية» أعضاؤها نمطيون يعبرون عن مصالح واحدة وشرائح معينة.. وأهداف معينة بذاتها..

لا نريد شيئا من ذلك.. وإنما نريد أن تكون الانتخابات العامة القادمة بوتقة تنصهر فيها كل النوايا والارادات، فتصمد للتجربة.. أو تذوب فى الهواء!

اننى لا أشكك فى نوايا أى طرف تجاه الانتخابات القادمة.. فنحن جميعا حكومة وحزبا حاكما وأحزاب معارضة وجماهير لنا مصلحة مؤكدة فى سلامة ونزاهة الانتخابات القادمة وأية انتخابات تجرى فى بلادنا.

فالقيادة السياسية قد ضربت المثل فى تعففها السياسى الذى يشهد به المعارضون قبل المؤيدين، عن التدخل فى أية انتخابات، وعن محاولة تزييف إرادة الناخبين، وحكومة الحزب الوطنى الحاكم قد برهنت على صدق رغبتها فى عدم التدخل فى الانتخابات..

فالقضية ليست قضية دليل على حياد الحكومة والشرطة فى الانتخابات، لكنها قضية إيمان حقيقى بأن الديمقراطية الحقيقية هى حق والتزام وواجب تفرضه المسئولية السياسية على من يتصدون لحمل أمانة القيادة والحكم فى بلادنا.

إننى لست سعيدا بمن يتخذون من هذه الانتخابات التى جرت أخيرا فى بعض الدوائر دليلا على حياد الحكومة والشرطة.. ولست أيضا سعيدا بمن يستسلم لهواجسه من بعض أطراف المعارضة، فيعلن أن حياد الحكومة فى انتخابات دائرة محرم بك مثلا كان متعمدا كفخ تستدرج به المعارضة إلى الانتخابات ثم يضيق عليها الحصار ويتم التدخل والتزوير!! ولله فى خلقه شئون!

لست سعيدا بهؤلاء.. ولا بهؤلاء..

لأن حياد الحكومة فى الانتخابات هو أمر طبيعى تمليه عليها واجباتها والتزاماتها تجاه هذا الشعب..

ولأن إجراء انتخابات سليمة تعبر عن إرادة الشعب الحقيقية هو حق للشعب المصرى على حكومته. تفقد الحكومة شرعيتها، وشرعية تمثيلها له إذا تخلت عنه.

ولأننا أمة قديمة العهد فى الممارسة الدستورية.. وفى الحكم الديمقراطى، فلقد عرفنا الدستور لأول مرة فى ٢٢ أكتوبر سنة ١٨٦٦ حين صدر أول دستور مصرى وجاء فى ديباجته عن القصد من إقامة نظام نيابى للحكم فى مصر هذه العبارات: «وما القصد من هذا إلا التشاور والتعاون على عمارية ومدنية الوطن.. والاقتطاف من ثمار انضمام الآراء»..

إننا أصحاب خبرة قديمة فى الممارسة الديمقراطية.. وفى وقت لم تكن فيه شعوب عديدة قد عرفت الدستور والانتخاب والحكومات المنتخبة.

إننا كما قال يوما ما أبو الدستور الحديث عبد العزيز فهمى: «أمة قديمة العهد فى طلب الدستور» وقد عرفنا الممارسة الديمقراطية السليمة إلى حد كبير فى أحقاب عديدة.. ونحن نتطلع لأن نكون «منارة» للديمقراطية فى هذه البقعة المضطربة من العالم، ولأن نكون «الواحة الحقيقية» للديمقراطية فى صحارى الحكم غير الديمقراطى».

فكيف تكون قضيتنا الآن هى أن نثبت بالدليل وباستقراء الأحداث أن الانتخابات العامة القادمة سوف تكون انتخابات نظيفة؟

إن الالحاح على هذا التدليل.. فى رأيى هو إهانة للشعب المصرى صاحب التجربة الديمقراطية الطويلة.. وإهانة لعقول كوادره ومثقفيه وأصحاب الرأى فيه..

نعرف جميعا أن لنا ذكرياتنا عن التدخلات الفجة فى الانتخابات ولنا ذكرياتنا عن تزوير بعض الانتخابات.. ونعرف جميعا أن بعض تجارب الماضى مؤلمة، لكن شواهد الحاضر مبشرة بالعودة إلى الطريق الطبيعى والسليم.

إن نزاهة الانتخابات لا ينبغى أن تكون قضية جدلية يثور حولها الجدل.. وتجرى حولها المناظرات.. وإنما ينبغى أن تتحول إلى قيمة من القيم السياسية المستقرة.. وإلى سلوكية مستقرة فى ضمير المجتمع. وعلينا واجب التنبيه.. وواجب التنبه لأى خروج عن هذه السلوكية. وليس علينا أن نعايشها ليل نهار وكأنها القضية الوحيدة والأساسية.

إن القضية الأساسية هى كيف نجعل من الانتخابات القادمة الوسيلة

المثلى لافراز مجلس نيابى معبر تعبيرا جيدا عن كل فئات الشعب يضم قيادات الشعب المصرى الحقيقية.. ويتكون من أقدر العناصر على خدمة بلادها سواء من مقاعد التأييد أو من مقاعد المعارضة للحكومة.

إن هذه الانتخابات هى انتخابات مميزة بكل المقاييس. فهى أول انتخابات عامة تجرى فى مصر بعد تحرير كل التراب المصرى من الاحتلال الاسرائيلى بعد المعارك الضارية التى خضناها فى ساحة القتال وفى ساحة السلام.

وهى أول انتخابات عامة تجرى فى فترة رئاسة الرئيس حسنى مبارك الذى أكد شرعيته على مدى العامين الأولين من حكمه بالطهارة والانتماء إلى الجماهير العريضة.. وباحترام إرادة الشعب وسيادة القانون وكلمة القضاء.

وهى أول انتخابات عامة تجرى بين قوى سياسية منظمة تعبر عن نفسها فى ظل الشرعية الدستورية التى تؤمن بتعدد الأحزاب.

وهى أول انتخابات عامة منذ أكثر من ٣٠ سنة تجرى ويشارك فيها كل هذا العدد من الأحزاب السياسية « ٦ أحزاب »، تتحرك بحرية وتعمل بكل طاقتها على اكتساب التأييد الشعبى لبرامجها ومرشحيها.

ولأنها كذلك فهى فرصتنا الكبرى لخدمة بلادنا.. باجراء انتخابات تكون بمثابة المثل والنموذج والمؤشر لمستوانا الحضارى والسياسى والفكرى.

ولن يتحقق ذلك إلا إذا كرسنا كل الجهد فى البداية لدعوة الناخبين إلى ممارسة حقهم فى الانتخاب.. وإلى التوقف عن احجامهم عن المشاركة.. ولنعترف بأن من أسبابه هو ما ترسب فى أذهان الناخبين عن

جدوى الممارسة.. ولنعترف بأننا نواجه «حالة مقاطعة» لا يستهان بها من جمهور الناخبين لممارسة الانتخابات وعلينا مواجهتها بحشد الناخبين لممارسة حقوقهم الانتخابية. ولممارسة حقوقهم فى القبول والرفض.

وفى هذا المجال لا يكفى تشديد العقوبة على التخلف عن الانتخابات، وإنما لابد من أن نرسخ فى وجدان المواطن المصرى أنه يضر بمصالح بلاده باحجامه عن المشاركة.. وأنه لا يحق له أن يشكو من مشاكل الخدمات والمرافق إذا كان لم يؤد دوره المبدئى فى حل هذه المشاكل بانتخاب من يعبر عن رأيه ويمثل مصالحه فى المجلس النيابى.

لن يتحقق ذلك.. إلا إذا دارت معركة الانتخابات القادمة حول برامج سياسية لأحزاب مختلفة لكل منها رؤيته الخاصة لوسائل وامكانيات حل مشاكل المجتمع.. تختلف البرامج فى الوسائل والتفاصيل وتتفق فى الأهداف النهائية لخدمة البلاد.

لن يتحقق ذلك.. إلا إذا كانت معركة برامج سياسية لا معركة أشخاص.. ومعركة اختيار الأفضل لا معركة اختيار الأقدر على الحصول على أصوات الناخبين، بغير جدارة سياسية ولا مؤهلات كافية.

لن يتحقق ذلك إلا إذا كانت معركة الانتخابات القادمة معركة بناء وإضافة فوق البناء.. لا معركة هدم وتصفية حسابات قديمة وتسديد فواتير سابقة.

إننا لن نستفيد شيئا قليلا أو كثيرا من حصار الشعب المصرى بكل هذه الحسابات الشخصية.. وكل هذه الأحقاد السياسية لدى البعض.. وبكل هذه الرغبة فى التجريح وتمزيق الثياب لدى آخرين..

أيضا لن تحقق المعركة القادمة أهدافها المرجوة منها إلا إذا وفرنا لكل الأحزاب فرصا متعادلة ومتساوية لعرض برامجها الانتخابية.

إن وجهة النظر الحكومية فى هذا المجال ترى أن جميع الأحزاب ما عدا حزب الأمة، لها منابر صحفية تعرض من خلالها برامجها وأن هذا الحزب يجد فى الصحف الحزبية والقومية الفرصة لنشر أخباره.. أما الاذاعة والتليفزيون فهما لا يستخدمان فى الدعاية الحزبية للحزب الحاكم.. «فنحن كما يقول مسئول كبير بالحزب الوطنى لا نقول للناس من خلال الاذاعة والتليفزيون انضموا إلى الحزب الوطنى أو انتخبوا مرشحيه.. وإذا كانت أحزاب المعارضة تشكو من أنها لا تحصل على فرصة للدعوة لبرامجها من خلال الاذاعة والتليفزيون.. فإننا نسمع أيضا نفس هذه الشكوى من نواب وأعضاء الحزب الوطنى الحاكم.. وهذا شىء طبيعى لأننا لا نكرس الجهازين للدعاية الحزبية لأى حزب ولو كان حاكما»..

وما يقوله المسئول الكبير بالحكومة والحزب يمثل وجهة نظر لها وجاهتها.. عند أصحابها.. لكننا نرى أن الحرص على إجراء الانتخابات القادمة فى مناخ سياسى أفضل، يقتضى منا أن نفكر بطريقة ما فى أن نتيح لكل الأحزاب عند بدء المعركة فرصا معقولة لمتابعة تحركاتها الانتخابية.. ولمتابعة أنشطتها بما يوقر فى نفوس الناخبين أن أجهزة الاعلام العامة تعبر تعبيرا صادقا عن كل ما يجرى فى المعركة الانتخابية.

يبقى بعد ذلك أن نطالب كل الأحزاب وأولها الحزب الحاكم بأن تلتزم جميعا خلال المعركة الحاسمة القادمة بأحكام الدستور والقانون.. وأن يؤمن الجميع بأننا نخوض جميعا معركة انتخابية لصالح هذا الشعب..

وهذا الوطن.. وأن اجتهادنا الأساسى فيها هو كيف نخدم مصر بـأفضل الطرق.. وبأسرع الوسائل، لحل مشـاكل الشـعب المصرى.. ولتخفيف المعاناة عنه، ولاستثمار قدراته الخلاقة والكامنة فى صنع مستقبل أفضل لبلادنا.

إن هذه هى غايتنا.. ولتكن الانتخابات العامة القادمة هى وسـيلتنا الأساسية لتحقيقها بالممارسة الشريفة من كل الأطـراف..

■ من وحى الانتخابات ■

ـ .. ده الأصلى .. فين بأه الاحتياطى بتاعه ... !

البرنامج الحزبى وأصحابه:
السيف واليد التى تحمله!

والى أى شىء يسعى الجميع من وراء خوض معركة الانتخابات؟..

الحكم؟.. ان الحكم ليس غاية فى حد ذاته لكنه وسيلة لتحقيق غاية.. والغاية هى تنفيذ البرامج والافكار والمبادىء التى يؤمن بها كل حزب.. ويرى أنها أصلح من برامج غيره من الاحزاب لشعب مصر وظروف مصر.. ويرى أنه اقدر من غيره من الجماعات السياسية على وضعها موضع التنفيذ.. وعلى تحقيق افضل النتائج من تطبيقها.

اذن فمعيار الاختيار الاساسى فى الديمقراطية الصحيحة لا بد أن يكون برامج الاحزاب.. لا أسماء الاحزاب.. ومبادىء الاحزاب المطروحة لا «ماضى» هذه الاحزاب ولا تراثها.. الحزبى القديم.

ولان برامج الاحزاب لن يضعها موضع التنفيذ سوى أشخاص يتولون ترجمة هذه البرامج والسياسات الى منهج للحكم والى قرارات تنفيذية فلابد ان يدخل فى الاعتبار أيضا وبنفس الدرجة من الاهمية الاشخاص الذين يتصدرون لتمثيل هذه الاحزاب فى المعركة.. ومن ثم فى الحكم بعد ظهور النتائج.

والحكمة القديمة التى تقول أن العبرة ليست بالسيف وانما باليد التى تحمله، ضرورية الى حد كبير فى تحديد مواقفنا من برامج الاحزاب ومن

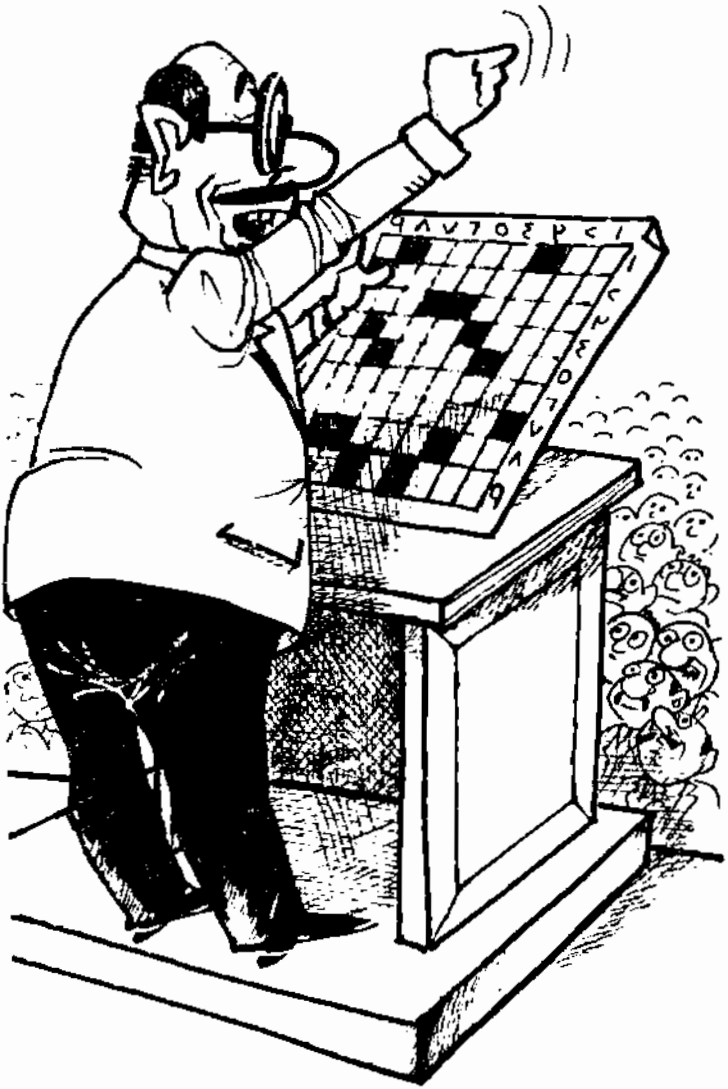

ـ حضرات السادة .. والان أقرأ عليكم
البرنامج الانتخابى بتاعى .. !!

الاشخاص الذين يتصدرون لتمثيلها.

فالجميع فى بلادنا وفى كل البلاد وفى كل المعارك الانتخابية على مر التاريخ يتقدمون للناخبين بأكثر البرامج الانتخابية تقدمية وليبرالية واصلاحية.. والجميع يتقدمون للشعب يطلبون ثقته وتأهيله لهم لحكمه بمبادىء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والحفاظ على سلامة البلاد واستقلالها الوطنى وأمنها واستقرارها.

وليس من المنطقى ان يقدم حزب او جماعة سياسية نفسها للجماهير التى تطلب تأييدها ببرنامج يقول لهذه الجماهير انها سوف تحكمهم حكما «اتوقراطيا» .. أو حكما لا يستهدف تحقيق العدل الاجتماعى بين المواطنين، او ببرنامج يقول أن من أهدافه التفريط فى استقلال البلاد.. أو العمل على تحقيق تبعيتها لهذه القوة العظمى أو تلك.

اذن فالجميع يتقدمون للناخبين ببرامج تتفق فى مبادىء اساسية وتختلف ايضا فى مبادىء اساسية وفرعية.

والمعيار الاساسى فى التمييز فى رأيى لا بد ان يتمثل اولا فى درجة الوضوح التى يتسم بها البرنامج الانتخابى.. فغموض الاهداف والبرامج يتيح للاحزاب ان تخرج عنها فيما بعد وان تجد فى التحليلات النظرية والايديولوجية، وفى تفسيرات المفسرين والمنظرين ما يبرر هذا التناقض. أما الوضوح الشامل فهو يلزم الاحزاب جميعا بالالتزام بمبادئها أمام الجماهير ويتيح للجماهير فرصة التصدى لاى خروج عن هذه البرامج ولاى «تعديل» تنفذه الاحزاب فى التطبيق!.

وضوح البرامج السياسية معيار اساسى للاختيار.. ولتحديد امكانية التزام الاحزاب بهذه البرامج والمبادىء لكنه على نفس الدرجة من

الاهمية يأتى عامل اختيار الاشخاص الذين يتصدون للدعوة لهذه البرامج والذين يسعون لتطبيقها اذا ما وصلوا عبر الانتخابات الى الحكم.

ان من أبجديات السياسة.. انه لا يحرص على الديمقراطية غير الديمقراطيين.. وانه لا يؤتمن عليها غير من ترسخت فى مفاهيمهم السياسية وتحولت الديمقراطية لديهم الى عقيدة سياسية وسلوك سياسى وطبيعى.

وعلى هذا الاساس نستطيع أن نفرق بين من يؤمنون حقا بالديمقراطية السياسية... ومن يتقدمون بها للجماهير كشعار براق لا يختلف حوله أحد.

ومن ابجديات السياسة أيضا انه لا يحرص على الديمقراطية الاجتماعية سوى من يؤمنون ايمانا عميقا بضرورة العدل الاجتماعى، ومن تحول لديهم هذا الايمان الى عقيدة سياسية والى سلوك، وعلى هذا الاساس نستطيع ان نفرق بين الداعين المخلصين لها وبين من يزينون بها برامجهم السياسية وشعاراتهم.

ومن أبجديات السياسة انه لا يحرص على الاستقلال الوطنى والاستقلال السياسى وحرية الارادة السياسية لبلاده إلا من يؤمن عبر تاريخه ومواقفه كلها باستقلال مصر ويرفض تبعيتها لأى معسكر ولاى طرف دولى .. وعلى هذا الاساس نستطيع أن نفرق بين المخلصين وغير المخلصين من رافعى هذا الشعار.. وهكذا..

ان الوضوح هو الخطوة الأولى فى تهيئة الظروف للاختيار السليم..

واختيار الاشخاص الذين يتصدون للتمثيل الحزبى هو الخطوة الثانية لضمان اختيار الاصلح.

وواجب الاحزاب السياسية هو ان تحقق للناخبين فرص الاختيار الاوسع.. بتأمين وضوح اهدافها وبرامجها.. وبتقديم الاشخاص القادرين على ترجمة الاهداف الى برامج وخطوات.

ان الحزب الوطنى يقول عن نفسه ان اهدافه واضحة.. وان برامجه لتنفيذ هذه الاهداف واضحة.. واذا طولب بتقديم نفسه للناخبين فانه يتحدث عن خطته الخمسية وعن معدلات تنفيذها.. وعن مؤشرات العام الأول منها.. وكلها فى رأيه مبشرة وخطوة جادة على طريق حل المشاكل.. ويتحدث عن عقيدته الديمقراطية المتمثلة فى الايمان بتعدد الاحزاب ومساندة الديمقراطية وكفالة حق التعبير وكفالة حق الاحزاب فى الممارسة السياسية وكفالة حق الصحف الحزبية فى التعبير عن نفسها بلا تدخل من جانب حكومة الحزب بالرغم من تعرض الحزب وحكومته لويلات الحملات المستمرة ضده فى الصحف الحزبية..

يتحدث الحزب الوطنى ايضا عن عقيدته الاقتصادية الاجتماعية وعن القطاع العام كركيزة اساسية للانتاج وعن ايمانه بدور وطنى للقطاع الخاص فى البناء والاستثمار وعن تخصصه لا ستثمارات تقدر بحوالى ٨ مليارات من اجمالى استثمارات الخطة للقطاع الخاص وعن ايمانه بالانفتاح الاقتصادى الانتاجى كسياسة لا رجوع عنها.

ويتحدث الحزب الوطنى ايضا عن عقيدته الاجتماعية وعن التزامه بتوفير الاحتياجات الاساسية للمواطنين ودعمها بمبالغ باهظة من ميزانية الدولة. ويتحدث عن التزامه الاجتماعى بخلق فرص العمل الجديدة التى تصل الى ٤٦٠ الف وظيفة كل عام وبتعيين فائض

- بدون تعليق -

الخريجين ودعم ومد مظلة التأمينات الاجتماعية لتشمل كل المواطنين، ويتحدث عن جهوده للاصلاح الاقتصادى وعلاج خلل ميزان المدفوعات وزيادة تحويلات المصريين وبناء المستشفيات وافتتاح المدارس واقامة المصانع ومد الجسور والكبارى، ويتحدث عن رفع اجور العاملين وعن رفع مرتبات الموظفين فى سنة واحدة بمقدار ٤٨٠ مليون جنيه، وعن سعيه الدائم للربط بين الاجور والاسعار، وعن اطلاقه للحوافز لتوائم بين مستويات الاسعار ومستويات المعيشة، ويتحدث عن ضرائبه التصاعدية وعن ايمانه بقاعدة الاخذ من القادر لاعطاء غير القادر.

ويستطيع الحزب أن يقدم من الارقام والوثائق ما يدعم أحاديثه.. لا ننكر ان فرصة وجوده فى الحكم قد اتاحت له فرصة وضع البرامج موضع التنفيذ.. وفرصة تحقيق الاهداف.. والمحاجاه بما نفذ وما طبق وما تحقق من معدلات لكن ذلك لا ينفى الحاجة الى ان تقدم الاحزاب السياسية الاخرى برامجها بوضوح اكمل يتيح للناخب فرصة الاختيار بينها .. ولا ينفى ايضا الحاجة إلى تقديم الاشخاص الاكفاء الممثلين تمثيلا جيدا لهذه البرامج والافكار لكى تحقق للناخب افضل ظروف الاختيار.

ان حزب الوفد مثلا يتقدم للجماهير بتراثه الليبرالى المعروف وباسهامه غير المنكور فى الحركة الوطنية قبل عام ١٩٥٢، لكن الناخب مازال حتى الان غير قادر على التمييز الواضح بين ما يؤمن به وما يرفضه من برامج وسياسات هذا الحزب، فحزب الوفد مثلا يتحدث عن عقيدته الاقتصادية وايمانه بالنظام الاقتصادى الحر .. ولكنه لا يشرح لنا على اى اساس يمكن تنفيذ سياسة الاقتصاد الحر فى مجتمع يعيش فوق خط الفقر بقليل ولا يمكن ترك مقدراته وقوت يومه لقاعدة العرض والطلب وحدها!.

ولا يشرح لنا حزب الوفد كيف يمكن ان تدور عجلة الحياة فى مجتمع كالمجتمع المصرى وفقا لسياسة الاقتصاد الحر ومبادىء آدم سميث وحدها فى الاقتصاد، وفى الوقت الذى كشفت فيه الممارسة فى أرقى الدول الرأسمالية وأغناها أن قواعد علم الاقتصاد الحر وحدها غير كافية لتسيير دفة الحياة بسلام فى أى مجتمع.. وانه لا بد من تدخل الدولة سواء المحدود أو المتسع لتحديد أهداف الانتاج وادارة بعض المرافق الكبرى التى لا يقبل عليها النشاط الخاص، وأنه لا بد من كفالة حد أدنى من العدالة الاجتماعية فى أى مجتمع لتأمين أفضل ظروف الاستثمار للمال الخاص نفسه وقبل تحقيق صالح الجماهير العريضة !.

كذلك لا يشرح لنا حزب الوفد .. كيف يمكن مع الايمان بسياسة الاقتصاد الحر وحدها، هدم ما تم بناؤه فى السياسة الاقتصادية والمالية لمصر التى تؤمن على سبيل المثال بالقطاع العام كركيزة أساسية للانتاج ؟ أننا لا ندعى ان حزب الوفد ضد القطاع العام وقد صرح رئيسه اكثر من مرة بأنه ليس ضده، لكننا فقط نطرح هذه التساؤلات على حزب الوفد ليفسر لنا هذا التناقض.. ونطرح نفس هذه التساؤلات على باقى الاحزاب لتفسر لنا مواقفها.. ونطالبها باعلان مواقف واضحة غير مشوبة بالغموض تجاه كل القضايا الاساسية كقضايا : الاقتصاد الحر او المخطط لصالح الجماهير.. حرية التملك غير المحدودة.. أم حرية التملك المطلقة.. الزراعة الموجهة.. أم الزراعة المطلقة من كل القيود، العدالة الاجتماعية كأساس لكل المناهج أم العدالة الاجتماعية المحددة بالحدود والقيود..

نريد من كل الاحزاب ان تحدد لنا مواقفها الصريحة الواضحة من كل هذه القضايا الخلافية.. لكى يتاح للناخب أن يختار الحزب الذى يؤمن

بنفس المبادىء التى يؤمن بها الناخب.. ولكى لا يقع خلط أو تشويش بين البرامج والاحزاب

فاننا نلاحظ بكل اسف أن بعض الاحزاب السياسية المشتركة فى المعركة يتجنب تحديد مواقفه بالذات فى بعض القضايا الخلافية التى يترتب على اعلان المواقف بصراحة تامة فيها، انصراف الناخبين عنه.

ونلاحظ بكل اسف ان بعض الاحزاب يفضل ازاء هذه القضايا الحساسة اعلان تصريحات غامضة او عامة او مواقف تدور حول الموقف الرسمى للحزب من هذه القضايا بأمل اجتذاب جماهير الناخبين الى برنامج الحزب بصفة عامة دون وقوف امام بعض المبادىء او البنود التى تثير الخلافات

نلاحظ هذه الظاهرة بكل أسف فى قضايا محدودة هى على وجه التحديد قضايا.. القطاع العام.. الانفتاح الانتاجى.. علاقات مصر السياسية بالقوى العظمى.. تعيين فائض الخريجين.. سيطرة الدولة على أدوات الانتاج الكبرى.. دعم السلع .. الاسكان وموقف الدولة منه واسهامها فيه ببناء المساكن الاقتصادية. قضية الامن والامان وتحقيق الاستقرار.فالشعب المصرى فى غالبيته يفضل تحقيق الامن والاستقرار لبلاده ويفضل ان تكرس الدولة جهدها بمكافحة الارهاب ويقبل – كما اكد نوابه فى مجلس الشعب – بأن تتخذ الاجراءات لمنع الارهاب ولتحقيق الامان للشعب فما هو موقف الاحزاب السياسية من هذه القضية.. وكيف ترى امكان تحقيق الاستقرار وبأى وسيلة ترى امكان تحقيق ذلك..

كل هذه القضايا مازالت تحتاج الى تحديد المواقف منها .. وتحتاج الى أن تعلن الاحزاب المختلفة مواقف واضحة صريحة ازاءها .. مواقف

تتحمل مسئولية الاختيار.. وتتحمل مسئولية أن يؤدى هذا الاعلان الى «فرز» بعض الناخبين ايجابا وسلبا بالنسبة لهذه الاحزاب.. فليس من صالح الناخبين ولا من صالح الاحزاب اضفاء الغموض على بعض مواقف الحزب تجنبا لفقد الناخبين.. أو سعيا وراء التأييد العام.. فحزبى مؤمن بكل مبادىء الحزب هو افضل فى النهاية من «عاطف» يكتشف بعد فترة تعارض ما يؤمن به مع بعض ما يؤمن به حزبه.

ثم هو فى النهاية التزام سياسى واخلاقى لهذه الاحزاب لا بد من أن تؤديه.. فوضوح المواقف يحقق ظروفا للاختيار .. واعلان المواقف يتيح للناخبين حق مطالبة هذه الاحزاب بتنفيذ ما سبق أن التزمت به من مبادىء وهو التزام ضرورى لا بد ان تلتزم به كل الاحزاب أمام الشعب سواء أكان فى الحكم أم خارجه.

الحزب بيوزع البرنامج الانتخابى .. روح اجرى قبل مايخلص . . ! !

● **معركة الانتخابات**
وأصول الممارسة الديمقراطية

... وشيء آخر نطالب به الجميع ـ حكومة ومعارضة ـ بعد إيضاح وتحديد البرامج الانتخابية والمواقف الحزبية من كل القضايا المطروحة، هو اعتبار معركة الانتخابات القادمة.. معركة لا غالب فيها ولا مغلوب.. ولا منتصر فيها ولا مهزوم.. بل معركة لاختيار الأقدر من بين أطراف أكفاء كلها.. والأفضل من بين عناصر صالحة كلها، والأكثر ملاءمة لظروف المرحلة من بين جماعات سياسية صادقة الرغبة فى خدمة بلادها.

● إننا لا نريد انتخابات عامة يركز فيها كل حزب جهده الأساسى على هدم الأحزاب الأخرى وتجريح قياداتها وكوادرها السياسية.

● ولا نريد معركة انتخابية تجرى تحت شعار: «انتخبنى.. لأن الآخرين غير مخلصين وغير أكفاء.. وغير وطنيين»، وإنما يريد الشعب – ونريد معه – معركة انتخابية تجرى تحت شعار: «انتخبنى لأنى الأقدر من غيرى فى هذه المرحلة بالذات على خدمة بلادى وتحقيق آمال الجماهير فى حل المشاكل وتخفيف المعاناة».

● لا نريد معركة انتخابية تركز جهدها على هدم الآخرين وتجريح القيادات.. واتهام الكوادر السياسية، وإنما نريد معركة يكسب كل حزب من دخولها – سواء فاز أو خسر – تأييد قطاعات جديدة من الرأى

العام لمبادئه وبرامجه، ويكسب منها - سواء فاز أو خسر - استقطاب اهتمام قطاعات جديدة من الشعب المصرى بأمور بلادها.. وبالمشاركة فى العمل السياسى.. وبمزيد من الانتماء.

● إننا - بلا مغالاة - نريد معركة انتخابية لصالح مصر بأكملها، قبل أن تكون لصالح أى حزب من الأحزاب.. ولصالح الديمقراطية فى معناها الحقيقى، قبل أن تكون لصالح فئة أو جماعة. [فالمعنى الحقيقى للديمقراطية - كما يقول الكاتب الأمريكى تيودور باكر - هو قيام حكومة كل الشعب.. من كل الشعب.. لصالح كل الشعب.. ومن أجل تحقيق مبادىء العدالة الخالدة.. لذلك فنحن نريد معركة ترسخ لدى الجماهير المفاهيم الصحيحة للممارسة الديمقراطية، وتعمق لديها الاحساس بأهميتها وضرورتها، وتربط لديهم بينها وبين حل مشاكل الحياة اليومية.. وأى نجاح لأى حزب فى هذا المجال هو إضافة للتراث الديمقراطى لبلادنا.. وإضافة للقوى الشعبية الوطنية المطالبة بتدعيم الديمقراطية والحريصة عليها].

فالأساس الوحيد الذى يضمن استمرار الحرية - كما يقول الرئيس الأمريكى الأسبق روزفلت - هو قيام حكومة قوية قادرة على حماية مصالح شعبها، وهو أيضا فى وجود شعب قوى بدرجة تمكنه من الاشراف الحقيقى على حكومته.

● نريد معركة تستفيد منها الأحزاب السياسية كلها على اختلاف برامجها ومسمياتها فى تربية المزيد والمزيد من الكوادر السياسية المتمرسة على العمل السياسى، التى اكتسبت الاهتمام بما هو أكثر من الصالح الشخصى للمواطن.. وأى نجاح لأى حزب فى هذا المجال هو إضافة لمصر وللديمقراطية، وللقوى المؤيدة لها والمدافعة عنها.

● ولا نريد معركة تسفر عن جرحى رأى أو مصابى كرامة أو مشوهى سياسة.. وإنما نريد معركة تضيف إلى القوى الايجابية المشاركة فى البناء وفى العمل السياسى.

● نريد معركة تضيف إلى رصيد مصر.. ولا نخصم منه وتوسع دائرة المشاركة وإعداد القيادات، لا معركة تضيق من دائرة المشاركة أكثر مما هى الآن فى الواقع السياسى.. أو تؤدى إلى انصراف البعض عن المشاركة تجنبا لويلات الهجوم والتجريح.

وإلى جوار كل ذلك نريد من كل الأحزاب ممارسة مسئولة للحرية والديمقراطية.. بلا مزايدة على قضية الديمقراطية التى نحرص عليها جميعا.. وبلا مزايدة على مشاكل الجماهير التى نعلم جميعا وأولنا قيادات الأحزاب السياسية، أن حلولها الجذرية تحتاج إلى برامج طويلة المدى وإلى برامج تمويل ضخمة بآلاف الملايين.

فالمشاكل الكبرى لن تحل بالوعود الطنانة ـ ولا بالهتافات الصاخبة.. ولا بالخطب الحماسية، وإنما تحل ببرامج زمنية مدروسة وبتمويل منظم يوفر الاحتياجات الضخمة من الأموال.

وعلى سبيل المثال فإن حل مشكلة المجارى وحدها فى القاهرة الكبرى يحتاج إلى أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه، كما أن حل مشكلة التليفونات على سبيل المثال يحتاج أيضا إلى ما هو أكثر من ٢٠٠٠ مليون جنيه فى المرحلة الأولى منها.

فلا مبرر إذن لاغراق الناخبين بوعود يعرف من يطلقها استحالة تنفيذها، وليكن تنافسنا الشريف حول اختيار البرامج التنفيذية العملية والعناصر الأقدر على حمل مسئوليتها.

● **الأولوية للقضية الاقتصادية:**
التنمية المخططة والعدل الاجتماعى

ونريد من الجميع أن يتركز اهتمام الأحزاب السياسية خلال الانتخابات على المشكلة الاقتصادية التى تمس حياة المواطنين والتى تحتل قمة اهتماماتهم.

● فالشعب يريد سياسات اقتصادية ومالية واجتماعية مستقرة، تتغير أو تعدل بتغير ظروف المجتمع ومدى تحقيقه لمراحل حل المشاكل، لا سياسات اقتصادية ومالية تتغير بانقلابات «فكرية» تحدث تحولات اقتصادية مفاجئة تؤثر على برامج تنفيذ المشروعات، أو تنقل المجتمع فجأة من الفكر الاقتصادى المخطط مع تشجيع الاستثمار الخاص إلى الفكر الاقتصادى غير المخطط.. وغير المرتبط بخطط التنمية أو مشروعاتها.

فهذه التحولات المفاجئة تؤثر على تنفيذ البرامج.. وعلى جدية الحلول.. وتضيع وقتا ثمينا يهدر فى التخبط بين السياسات المتضاربة والمتناقضة.

● وفى هذا المجال فإننا ينبغى أن نسجل جميعا ـ حكومة ومعارضة ـ للرئيس حسنى مبارك حرصه على عدم المساس بأولويات الخطة استجابة لأية دعاوى.. أو جريا وراء المشاعر العاطفية أو تملقا لمشاعر الجماهير.

● الشعب يريد ـ وكلنا معه ـ سياسات اجتماعية تحرص على تحقيق العدالة الاجتماعية كما تحرص الآن بالفعل سياسات الدولة

الاجتماعية.. وسياسات تحفظ للجميع حقهم فى الربح المشروع وتطارد فى نفس الوقت كل صور الربح غير المشروع.. وتقتص حق الدولة والمجتمع من أصحاب الثروات الطفيلية الذين يتهربون من دفع الضرائب وأداء حق المجتمع عليهم..

● الشعب يريد ذلك

.. ويريد معه سياسات جريئة ومستقرة للأسعار والدخول، تسهم فى كبح جماح التضخم وارتفاع الأسعار، وتضمن للقطاعات العريضة من الشعب الموازنة بين الدخول والأسعار.

ونحن نعرف جميعا أن إعادة مؤشرات الأسعار إلى ما كانت عليه فى الماضى هو ضرب من الخيال، لكن ذلك لا يعنى أبدا التسليم بالعجز أمام ارتفاع الأسعار.. وإنما يعنى الحاجة باستمرار إلى سياسات واضحة المعالم لزيادة الأجور والحوافز بنسب تعادل على الأقل نسب التضخم وارتفاع الأسعار.. وفى هذا المجال فلابد أن تكون هذه الزيادة السنوية مرتبطة بزيادة فعلية فى الانتاج.. وألا تكون زيادة عشوائية تزيد الطين بلة وتسهم فى رفع الأسعار بدلا من محاصرتها.

وكل ما نطالب به فى هذا المجال تتضمنه بالفعل البرامج التنفيذية للخطة الخمسية التى تمثل لبلادنا الآن الأمل فى حل المشاكل وإنهاء التراكمات.. لكن ما نطالب به هو أن تضع كل الأحزاب السياسية خلال الانتخابات هذه الأهداف الرئيسية نصب أعينها.. وأن تتحاور حولها.. وأن تتبادل الآراء فيما تم تنفيذه منها وفيما زال ينتظر دوره فى التنفيذ.

فاننا لم ندع من قبل ولا ندعى أننا قد أنهينا المشاكل.. ونسفنا الأزمات وبلغنا حد الكمال.. إنما نقول دائما اننا على الطريق.. واننا

نحتاج إلى المزيد من قوة الدفع وإلى الاختيارات السليمة وقد نقدنا من قبل تأخير تنفيذ بعض المشروعات.. ونقدنا بعض الاختيارات والأولويات لكن ذلك كله لا يقلل من أهمية ما جرى وما تحقق.. ولا ننكر على أحد جهده وعطاءه على مدى السنوات الثلاث الماضية.

وهذا ما نطالب به الأحزاب جميعا.. أن ندخل معركة الانتخابات بأعين مفتوحة على القصور وعلى الانجازات فى نفس الوقت.. وبعقول مفتوحة تعطى ما لقيصر لقيصر وما لله لله.. وترى الايجابيات والسلبيات.. فتعترف بالايجابيات وتدين السلبيات.. وهكذا تتلاقى الجهود فى خدمة مصر وفى العطاء لها.. وتكون المعركة الانتخابية كلها لصالح مصر ولشعبها ولخيرها.. وتكون بالعقل معركة بلا غالب ولا مغلوب.. فالجميع يتنافسون فى خدمة مصر ويعملون لصالحها ويتسابقون لحمل الأمانة عنها.

انتخبونى فأنا
خير من يصلح
لكم
انتخبونى فأنا
الأصلح لكم ..